مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 05 / العـدد: 02 (2021)، ص 156–170

الريع البترولي كآلية في تفسير علاقة الدولة بالمجتمع في الجزائر 2000–2018

Oil Rent as a Mechanism in Explaining the State-society Relationship in Algeria 2000-2018

جمعي خالد[1]، بولعراس فتحي[2]

[1] مخبر الدراسات السياسية والدولية، جامعة بومرداس (الجزائر)، k.djemai@univ-boumerdes.dz

[2] المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، boularesf@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/08/22 تاريخ القبول: 2021/09/13 تاريخ النشر: 2021/10/29

ملخص:

تناقش هذه الدراسة دور الريع النفطي في تفسير نمط علاقة الدولة–المجتمع في الجزائر في عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، وذلك من خلال تحديد مكانة الريع البترولي ضمن إستراتيجية السلطة للهيمنة على المجتمع وثني التنظيمات الاجتماعية عن تحقيق تطلعاتها نحو الديمقراطية. حيث تؤدي سياسة تخصيص والتوزيع المنتهجة من قبل الدولة إلى فقدان المجتمع القدرة على توظيف الضرائب كوسيلة للمساءلة والمطالبة بالديمقراطية. فالريع يدفع الدولة نحو إلغاء الضغوط الجبائية، وهو ما يؤدي بالمجتمع إلى التخلي عن حقوقه السياسية وفي مقدمتها إقامة دولة العدل والقانون والحكم الرشيد، ومن ثمة عزوف المحكومين عن الشأن السياسي، وهو ما يجعل الدولة مستقلة سياسياً عن المجتمع، بالشكل الذي يجعلها في منأى عن ضغوط التنظيمات الاجتماعية.

كلمات مفتاحية: الريع البترولي، علاقة الدولة–المجتمع، السلم الاجتماعي، الزبونية السياسية.

Abstract:

The present study discusses the role of Oil rent as a mechanism in explaining the pattern of state- society relationship in Algeria Under Former President Abdelaziz Bouteflika, and that is by identifying the status of oil rent within the authority's strategy to dominate society and discourage social organizations from achieving their aspirations towards democracy. Whereas, the allocation and distribution policy pursued by the state leads the society to lose the ability to use taxation as a means of accountability and demand for democracy.

Rent induces the state to eliminate fiscal pressures, which leads society to abandon its political rights, primarily the establishment of a state of justice, law and good governance, and hence the reluctance of governed people from political affairs. Therefore, the state will be politically independent from society, in a way that makes it immune to pressures of social organizations.

Keywords: Oil rent; State-society relationship; Social peace; Political clientelism.

المؤلف المرسل: جمعي خالد، **الإيميل**: k.djemai@univ-boumerdes.dz

مقدمة:

استأثر موضوع علاقة الدولة بالمجتمع على مدى عقود باهتمام بالغ من لدن الباحثين والمهتمين بالدراسات الاجتماعية والسياسية على حد سواء، حيث شكلت عملية البحث في إشكالية العلاقة التي تحكم الدولة (بأجهزتها، مؤسساتها، قوانينها) بالمجتمع وتنظيماته المختلفة محورا للعديد من الأبحاث والدراسات التي حاولت تفسير طبيعة هذه العلاقة وأنماطها التفاعلية الصراعية/التعاونية، وأثرها في العديد من القضايا المركزية المتعلقة بتكريس الديمقراطية، تحقيق الانتقال إلى اقتصاد السوق، والتنمية المستدامة.

وإذا كانت العلاقة بين الدولة والمجتمع في الديمقراطيات الغربية تقوم على أساس التفاعل والتمكين المتبادل، فإنها في النظم السياسية العربية علاقة صفرية؛ تسعى من خلالها الدولة إلى الهيمنة على المجتمع، الذي يكافح بدوره من أجل تأكيد أسبقيته السياسية في مواجهة أنظمة مغلقة بإمكانها الهيمنة على مجتمعاتها عبر ثنائية التعاون والإكراه.

وبالرغم من الصحوة التي عرفها المجتمع في ظل التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية مطلع العام 2011 ودوره البارز في الإطاحة بأكثر الأنظمة انغلاقا من الناحية السياسية مع ما ترتب عليه من إعادة ضبط هذه العلاقة لصالح المجتمع، إلا أن عودة الدولة في العديد من الأقطار العربية وقدرتها على دولنة مجتمعاتها قد دفع الباحثين إلى إعادة بعث النقاش حول المتغيرات التفسيرية المتحكمة في تحديد نمط العلاقة بين الدولة والمجتمع في هذا الفضاء الحضاري، وفي مقدمة هذه المتغيرات الريع النفطي ودوره في تحديد نمط هذه العلاقة.

المشكلة البحثية:

اتسمت العلاقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر على مدى عقود بحالة من القطيعة والانفصام؛ زادها تعقيداً جملة من الإشكالات الواقعية منها ما تعلق ببنية الدولة ومؤسساتها؛ ومنها ما ارتبط بالمجتمع وتكويناته وأنماط ثقافته. وقد ساهم هذا الوضع في تكريس نظام أبوي هيمنت من خلاله الدولة كلياً على المجتمع، الأمر الذي أدى إلى بقاء النظام واستقرار حتى في أحلك الظروف الإقليمية.

وقد اعتمدت السلطة السياسية في عهد الرئيس السابق في تأكيد هيمنتها التامة على الجوانب المختلفة للمجتمع الجزائري على الريع البترولي، الذي أتاح للنخب الحاكمة الموارد والآليات اللازمة من أجل توسيع

شبكاتها الزبونية وشراء المعارضة الشعبية بسهولة، وهو ما جعلها تتمتع بالاستقلالية عن المجتمع، الذي تم تعزيز السيطرة عليه، وتحويل التنظيمات الاجتماعية إلى أداة في خدمة مشروعها السلطوي.

تأسيسًا على ذلك نطرح التساؤل البحثي التالي:

إلى أي مدى يمكن للريع البترولي تفسير علاقة الدولة بالمجتمع في الجزائر؟

ويندرج ضمن هذا التساؤل جملة التساؤلات الفرعية التالية:

ما هي محددات ومرتكزات الدولة الريعية في الجزائر في عهد الرئيس بوتفليقة؟

كيف وظفت السلطة السياسية في الجزائر الريع البترولي في الهيمنة على المجتمع؟

ما هو أثر الصدمة النفطية لعام 2014 على نمط علاقة الدولة بالمجتمع في الجزائر؟

وتنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مؤداها أنه كلما زادت معدلات الريع النفطي كلما ساهم ذلك في تكريس علاقة أبوية بين الدولة والمجتمع، بمعنى أن الوفرة النفطية التي حققتها الجزائر بالتزامن مع وصول بوتفليقة إلى الحكم مطلع الألفية الجديدة قد لعب دور كبير في تحديد الطبيعة التفاعلية بين الدولة والمجتمع.

من هذا المنطلق تهدف هذه الورقة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر خلال فترة حكم الرئيس السابق، مع البحث في حدود الدور الذي اضطلع به الريع البترولي في تحديد نمط العلاقة التفاعلية بين السلطة ومختلف التنظيمات الاجتماعية، بالإضافة إلى الوقوف على واقع ومستقبل هذه العلاقة في ضوء تراجع معدلات الريع البترولي على إثر الصدمة النفطية لعام 2014.

أولا: محددات ومرتكزات الدولة الريعية في الجزائر

تمثل الجزائر وفقًا للتعريف[1] الذي قدمه منظرو الدولة الريعية أحد النماذج المثالية للدولة الريعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث شكل النفط على مدى عقود الدعامة الأساسية للنشاط الاقتصادي في الجزائر، والآلية الرئيسية التي تستند إليها النخب الحاكمة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع. وتتجلى ملامح تكريس الطابع الريعي في الجزائر خلال فترة حكم الرئيس السابق من خلال ملكية الدولة للريع النفطي، بالإضافة إلى الاعتماد الهيكلي للحكومة الجزائرية على القطاع النفطي وأهميته بالنسبة للاقتصاد الوطني، وهو ما يمكن قياسه إجرائيا عبر تحديد مساهمة الريوع النفطية كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات، وكذا أهميتها بالنسبة للإيرادات الحكومية.

1. ملكية الدولة للريع النفطي:

يؤكد منظرو الدولة الريعية بأن أحد الشروط الأساسية في توصيف الاقتصاديات الريعية هو ضرورة توفر الدولة على مورد طبيعي أو أكثر، وفي الحالة الجزائرية تمتلك الجزائر كميات هائلة من الاحتياطات النفطية المؤكدة والتي بلغت بحلول العام 2007 حوالي 1.5 مليار طن،[2] وقد عرفت هذه الاحتياطات زيادة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة حيث تشير التقديرات لعام 2016 إلى أن الاحتياطات النفطية المؤكدة في الجزائر قد بلغت حوالي 12.5 مليار برميل وهي بذلك تمتلك رابع أكبر احتياطي نفطي في إفريقيا بعد ليبيا نيجيريا وأنغولا. وبالنظر إلى هذه الاحتياطات النفطية الضخمة تنتج الجزائر ما يقارب 1.5 مليون برميل يوميًا، وهو ما يجعلها ثالث أكبر منتج للنفط في القارة الإفريقية.[3]

ولقد لعبت هذه الوفرة النفطية دور بالغ الأهمية في تكريس الطابع الريعي في الجزائر خلال فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة كرئيس، حيث دفع امتلاك الدولة لهذه الاحتياطات النفطية الكبيرة الحكومة الجزائرية في هذه الفترة إلى تركيز اهتمامها على القطاع النفطي مع إهمال باقي القطاعات الإنتاجية، وهو ما جعل من النفط حجر الزاوية في النموذج الاقتصادي الوطني، كما أن الإيرادات المالية الضخمة التي حققتها البلاد بالتزامن مع الارتفاع الكبير وغير المسبوق لأسعار النفط مطلع الألفينيات قد جعلت الدولة في غير الحاجة إلى تفعيل النظام الضريبي، وهو ما حقق لها نوع من الاستقلالية في مواجهة المجتمع، وذلك من خلال إتباع القاعدة السياسية المخالفة لمن يحكم وفق منطق الدولة المنتجة "لا ضرائب لا تمثيل".

2. أهمية القطاع النفطي بالنسبة لإجمالي الصادرات:

يمثل اعتماد الدولة بشكل واسع على الصادرات النفطية أو المعادن بحسب رواد الطرح الريعي أحد المحددات والمرتكزات الرئيسية في تشخيص النماذج الريعية في الاقتصاديات المعاصرة،[4] حيث كلما زادت مساهمة الصادرات النفطية كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات كلما زاد ذلك من تكريس الطابع الريعي في الدولة. وفي الحالة الجزائرية كان ولا يزال القطاع النفطي يشكل العصب الرئيسي لنشاط التصدير في البلاد خاصة خلال العقدين الأخيرين.

وفي هذا السياق، أدى الارتفاع الكبير والمستمر الذي حققته أسعار النفط في السوق الدولية مطلع الألفينيات، وما ترتب عليه من زيادة اهتمام السلطة بقطاع المحروقات إلى ارتفاع ملحوظ في مساهمة الصادرات النفطية كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات، حيث انتقلت النسبة التي تشكلها هذه الأخيرة من من

92.91% عام 1996 إلى 98.08% عام 2000، قبل أن تستقر هذه النسبة في حدود 98% في الفترة ما بين 2003-2013.

واللافت للنظر إلى أنه وبالرغم من تهاوي أسعار النفط منذ منتصف العام 2014 والاستراتيجيات التي تبنتها الحكومة الجزائرية في سبيل التقليص من الاعتماد على هذه المادة، إلا أن القطاع النفطي ظل يحتفظ بدوره باعتباره المحرك الأساسي لقطاع التصدير، حيث يشير خبراء البنك الدولي بأن معدل متوسط مساهمة الصادرات النفطية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2014-2017 قد بلغ نسبة 96.12 من إجمالي الصادرات الجزائرية.(5)

3. حجم الريع النفطي بالنسبة للإيرادات الحكومية:

يعد كبر الحجم الريعي بالنسبة للإيرادات العامة للدولة أحد أهم الأبعاد المكملة لتشكيل الطابع الريعي في الدولة، حيث شدد جياكومو لوشياني *Giacomo Luciani* في تحديده لمفهوم الدولة الريعية على ضرورة أن تحصل الدولة على أكثر من 40 بالمائة من إيراداتها من النفط أو من مصادر خارجية.(6) وبالعودة إلى مصادر إيرادات الموازنة العامة في التجربة الجزائرية خلال فترة حكم الرئيس السابق نجد بأن مساهمة الإيرادات النفطية قد شكلت العنصر الغالب على الإيرادات الحكومية، حيث أدى الارتفاع الكبير الذي حققته أسعار النفط مطلع الألفية الثالثة إلى نمو قوي في الصادرات الطاقوية، والتي أدت بدورها إلى توليد فوائض كبيرة في الحساب الجاري، مع ارتفاع في مساهمة العائدات النفطية، وهو ما جعل الجزائر بحكم تعريفها دولة ريعية. (7)

وفي هذا السياق، تشير الإحصائيات المتوفرة حول الجزائر بأن القطاع النفطي قد شكل العنصر الغالب في الإيرادات المالية العامة للدولة خلال فترة حكم الرئيس السابق، حيث سجلت مساهمة العائدات النفطية في العام 2000 نسبة 79.2% من إجمالي الإيرادات الحكومية وذلك بزيادة قدرت ب10.2% مقارنة بالعام 1997 أين بلغت نسبة 60%، وقد أدت الطفرة النفطية الثالثة إلى تحقيق ارتفاع قياسي في مساهمة الإيرادات النفطية حيث سجلت أعلى مستوى لها في العام 2008 بنسبة قدرت ب80%،(8) قبل أن تتراجع بفعل التداعيات التي خلفتها الأزمة المالية العالمية لتستقر في حدود 67 % في الفترة الممتدة ما بين 2009-2013. (9)

بيد أن تراجع أسعار النفط منذ منتصف العام 2014 وسعي الحكومة إلى تنويع إيراداتها المالية بالتركيز على الإيرادات غير الهيدروكربونية قد انعكس سلبًا على مساهمة الإيرادات النفطية في الموازنة العامة للدولة والتي انخفضت بشكل ملحوظ حتى بلغت حدود 38.6% في العام 2016 قبل أن ترتفع مجددًا كنتيجة للتحسن النسبي الذي شهدته أسعار النفط لتسجل في العام 2017 نسبة 65% من إجمالي الإيرادات الحكومية.

تأسيسًا على ما سبق يمكن القول بأن ملكية الدولة للريع النفطي وتحوله إلى العصب الرئيسي للنشاط الاقتصادي في الجزائر كما بيناه في الأسطر السابقة قد ساهم في ترسيخ دعائم الطابع الريعي في البلاد خلال فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة، وقد ترتب على هذا الوضع جملة من التبعات السياسية والاقتصادية فإلى جانب إهمال القطاعات الاقتصادية خارج قطاع الموارد والتأثير بشكل سلبي في التوقعات المستقبلية بشأن التنمية والنمو الاقتصادي أدى تكريس الطابع الريعي في الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة إلى حصول الدولة عن إيرادات مالية جعلتها في غير الحاجة إلى دعم المواطن عبر تفعيل النظام الضريبي، وهو ما ترتب عليه مجموعة من التبعات والدلالات السلبية في مجريات الواقع السياسي خاصة فيما يتعلق بإشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع.

ثانيا: أثر الريع في تحديد علاقة الدولة بالمجتمع في الجزائر

يعتبر متغير الريع البترولي أحد العوامل المركزية التي ساهمت في تحديد نمط العلاقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر خلال العقدين الماضيين، حيث عملت السلطة السياسية في عهد عبد العزيز بوتفليقة على استغلال عائدات الريع المتأتية من تصدير الموارد الطاقوية وتوظيفها بفعالية في تكريس هيمنتها التامة على المجتمع، وذلك من خلال تخصيص وإعادة تدوير الريع في المجتمع عبر سياسات الإنفاق ودعم برامج الرعاية الاجتماعية، الأمر الذي مكنها من تحقيق الشرعية وكسب الولاء، بل إلى أكثر من ذلك إلى احتواء التنظيمات الاجتماعية وتوظيفها كأداة في خدمة المشروع السلطوي.

1. واقع العلاقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر:

تتطلب عملية تحليل إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر ضرورة تحديد أنماط التفاعل بين الدولة ومختلف الكيانات الاجتماعية، وهو الأمر الذي يفترض بشكل مسبق البحث بعمق في طبيعة الدولة وشكل نظامها السياسي، وهو ما يدفعنا إلى العودة لتاريخ تشكل الدولة الوطنية المستجدة في الاستقلال،

وذلك على اعتبار أن عملية بناء الدولة في أعقاب النظام الاستعماري قد انطوت على جملة من التناقضات أدت إلى خلق مشكلات حادة كان لها الأثر البالغ في واقع ومستقبل الدولة من جهة، وفي هندسة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني من جهة أخرى.

ووفقًا لهذا المعنى، فإن التناقضات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشكلت على إثرها الدولة الوطنية الحديثة في الجزائر، والتي قدمت السياق الهيكلي الذي سمح لمؤسسة الجيش بالسيطرة على مجريات العملية السياسية، قد أدت إلى تشكيل نظام سياسي مغلق قائم على مركزية الدولة وهيمنتها على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو ما أدى إلى إحداث قطيعة بين الدولة والمجتمع المدني، الأمر الذي جعل العلاقة بين الدولة والتنظيمات الاجتماعية في هذه الفترة تأخذ أحد الأشكال الأربعة التي اقترحها الباحث جويل ميغدال Joel Migdal وهو مجتمع ضعيف–دولة ضعيفة.

اللافت للنظر إلى أنه وبالرغم من إعادة هيكلة العلاقة بين الدولة والمجتمع لصالح التنظيمات الاجتماعية في أعقاب إقرار دستور التعددية السياسية والحزبية عام 1989 وإضفاء الشرعية على حرية تكوين الجمعيات بموجب القانون 90–31 الصادر في ديسمبر /كانون الأول 1990 الذي سمح بدوره ببروز آلاف الجمعيات المستقلة، والنقابات المهنية والأحزاب السياسية التي باتت تتحدى هيمنة الدولة،[10] إلا أن إجهاض العملية الديمقراطية وتراجع الحريات المدنية والسياسية التي تم تحقيقها خلال فترة الانفتاح السياسي القصيرة (1989–1992) قد عزز مرة أخرى هيمنة الدولة التامة على الجوانب المختلفة للمجتمع الجزائري.

وقد استمر الطابع الأبوي للدولة على المجتمع المدني بحلول الألفية الجديدة، فبالرغم من تشجيع النظام السياسي في عهد الرئيس بوتفليقة على حرية تكوين التنظيمات الاجتماعية وتقنينها بإصدار القانون رقم 06/12 المؤرخ في 12 جانفي/كانون الثاني 2012 إلا أن هذه التنظيمات بقية هشة، وغير قادرة على مواجهة سطوة الإدارة، التي استخدمتها بفعالية كأداة في إضفاء الطابع التعددي والحزبي في البلاد، بل إلى الأكثر من ذلك إلى توظيفها كأذرع غير رسمية من أجل تحقيق الاستقطاب حول النظام والدفاع عن خياراته السياسية.

2. الريع البترولي وإشكالية المشاركة السياسية في الجزائر:

شكلت إستراتيجية شراء السلم الاجتماعي أحد أبرز الاستراتيجيات التي اعتمدتها السلطة السياسية في عهد الرئيس السابق من أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي يكفل لها الحفاظ على

قواعد نفوذها في المجتمع، وعلى هذا الأساس دأبت الحكومة الجزائرية منذ بداية الألفينيات على استغلال الاحتياطات المالية الضخمة التي حققتها على إثر الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط وتوظيفها في إقامة تسوية ضمنية في شكل عقد اجتماعي، والتي تقوم بموجبها الدولة بتقديم الفوائد الاقتصادية والمزايا الريعية للسكان مقابل رضوخ المجتمع.

وقد تجلت ملامح هذه الإستراتيجية في سياسات التخصيص والتوزيع التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية والتي عملت من خلالها على إعادة تدوير الريع البترولي عبر زيادة الإنفاق الحكومي وتوسيع برامج الرعاية الاجتماعية، حيث تشير التقديرات بأن الجزائر قد أنفقت منذ 2000 ما يقارب 500 مليار دولار –أكبر من المبلغ المخصص لخطة مارشال–[11]، وهو ما ساهم في ارتفاع الإنفاق الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت في الفترة الممتدة ما بين 2009-2011 حوالي 40.8 فالمائة لترتفع هذه النسبة في أعقاب الاحتجاجات الجماهيرية التي شهدتها البلاد في سياق الحراك العربي أين شكلت حوالي 50 فالمائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.[12]

عمومًا فقد استثمر نظام الحكم السابق في المكاسب غير المتوقعة من الطفرة النفطية الثانية والثالثة في تعزيز بعض الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي تعود بالفائدة على جميع الشرائح الاجتماعية، وقد تمحورت هذه السياسات في شقها الاجتماعي بشكل كبير حول تعزيز وتطوير التحويلات الاجتماعية، وذلك من خلال دعم السلع الاستهلاكية، زيادة المرتبات والأجور، توفير الإسكان، بالإضافة التعليم والصحة، هذا فضلًا عن التوظيف في القطاع العام، وتقديم تسهيلات لشباب من أجل تعزيز مبادرات رواد الأعمال، [13] لتتمكن السلطة بفعل هذه السياسيات من تكريس استقلاليتها عن المجتمع الذي فقد بفعل تورطه في سياسات الإنفاق وتبعيته للدولة سلطة استخدام الضرائب كوسيلة للمساءلة والمطالبة بالمشاركة في الحياة السياسية.

3. "تأثير الريع" ومنطق الزبونية السياسية في الجزائر:

يجادل الهواري عدي في العديد من أعماله بأن الممارسات الاقتصادية للدولة منذ الاستقلال لم تكن اقتصادية تهدف إلى خلق الثروة والقيمة المضافة بقدر ما كانت سياسية ترمي في الأساس إلى شراء السلم الاجتماعي، وتعزيز استقرار الشبكات الزبونية والمحسوبية. [14] وبالفعل فقد مكنت الوفرة النفطية وما ترتب عليها من تحول الدولة إلى مؤسسة لتوزيع المزايا والمنافع السلطة من مقايضة الريع بالولاء، وذلك من خلال

إعادة تدوير الريع البترولي –بشكل تقديري– في المجتمع مقابل تكفل النظام الزبائني بتزويد السلطة بقوة الولاء، وهو ما مكنها من تكريس هيمنها التامة على المجتمع، والسيطرة على تشكيلاته المختلفة.

شكلت الممارسات الزبونية منذ 2000 حجر الزاوية في صراع الدولة مع المجتمع في إطار معركة فرض المعايير، حيث عملت السلطة في هذه الفترة بالذات على توظيف العائدات المتأتية من تسويق المنتجات النفطية في السوق الدولية في زيادة مستوى الاستقطاب في أوساط التنظيمات الاجتماعية، وذلك من خلال مكافأة وتمويل التنظيمات الاجتماعية الموالية للنظام مقابل إقصاء وتهميش التنظيمات المتمردة. (15)

وتبرز عند هذا المستوى من التحليل مسألة التمويل باعتبارها أحد أبرز القضايا التي استثمرت فيها السلطة من أجل تملكها للمجتمع السياسي والسيطرة على تكويناته المختلفة، حيث دفع شح الموارد المالية للتنظيمات الاجتماعية إلى اعتمادها بشكل متزايد على الإعانات التي تقدمها السلطة؛ وهو ما جعلها تفقد استقلاليتها المالية، ما جعل التنظيمات الفاعلة في صورة رابطات الأعمال، النقابات المهنية أو الأحزاب السياسية تمتنع عن الاحتفاظ بعلاقات متوترة مع السلطة، بل إلى العكس من ذلك حيث أحدث هذا الوضع تحولًا في طبيعة الصراع من صراع من الأسفل إلى الأعلى بين الدولة والحركات الاجتماعية إلى منافسة بين مختلف الفصائل من أجل الاستفادة من دعم ورعاية الحكومة. (16)

عمومًا، إن بحث نظام الحكم السابق على تكريس هيمنته التامة على المجتمع قد دفعه إلى توظيف منطق الزبونية في التعامل مع التنظيمات الجماهيرية المختلفة، فبالإضافة إلى احتواء التنظيمات والنقابات الفاعلة التي كانت سائدة في عهد الحزب الواحد (الاتحاد العام للعمال الجزائريين ومنظمة المجاهدين) عملت السلطة على استمالة الطرق الصوفية والتيار السلفي المدخلي، وكذا أوليغارشية المال، هذا فضلًا عن إغراق الساحة السياسية بعشرات الأحزاب والجمعيات والنقابات واستخدامها في كأداة في تحقيق الاستقطاب حول النظام، وكسب التأييد لسياساته مقابل استفادة أصحابها من المزايا الريعية التي تقدمها السلطة.

ثانيا: علاقة الدولة بالمجتمع في ضوء الصدمة النفطية لعام 2018

ساهمت السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها السلطة السياسية في عهد الرئيس بوتفليقة بشكل كبير في تحديد علاقة الدولة بالمجتمع، حيث مكن إعادة تدوير الريع البترولي السلطة من توسيع قواعد نفوذها في المجتمع. بيد أن اعتماد النظام السياسي بشكل واسع على الريع النفطي، وتحول آلية التخصيص والتوزيع إلى مصدر رئيسي في تحقيق الشرعية قد جعل هذه العلاقة مرهونة بتقلبات أسعار النفط في السوق

الدولية، وهو ما حدث مع الصدمة النفطية لعام 2014 التي كشفت عن جملة من الاختلالات التي أوحت بإمكانية إعادة هيكلة العلاقة بين الدولة والمجتمع.

1. تداعيات الصدمة النفطية في الواقع الاقتصادي والاجتماعي:

تعد الجزائر من بين الاقتصاديات التي تأثرت بشدة بالهزة النفطية لعام 2014 حيث أدى التراجع الكبير والمستمر في أسعار النفط بنحو 70 فالمائة إلى وجود مجموعة من الاختلالات الهيكلية على مستوى النموذج الاقتصادي القائم على مركزية الريع النفطي، وهو الأمر الذي خلف تداعيات عدة في الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

فعلى المستوى الاقتصادي يشير خبراء البنك الدولي بأن استمرار الأزمة النفطية لعام 2014 قد انعكست سلبًا على مؤشرات الاقتصاد الكلي، فبالإضافة إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي الذي تراجع من 3.3 % عام 2016 1.4% في العام 2018،[17] سجلت البلاد عجزًا على مستوى الموازنة العامة وهو ما تجلى من خلال ارتفاع العجز المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من 1.4٪ عام 2013 إلى 15.7٪ عام 2016، وقد أدى اعتماد الحكومة على المدخرات المالية في تمويل عجز الميزانية والإنفاق إلى استنزاف سريع في احتياطات الصرف الخارجي التي تراجعت من 194 مليار دولار في 2013 إلى ما يقدر بـ 108 مليارات دولار في 2016. [18]

وقد دفع التراجع الكبير الحاصل عل مؤشرات الاقتصاد الكلي الحكومة الجزائرية إلى تنفيذ جملة من التدابير والسياسات بهدف تجاوز الأزمة، فبالإضافة إلى عودة الحديث عن الإصلاح الاقتصادي وضرورة تحقيق التنويع الاقتصادي لجأت السلطة السياسية إلى تفعيل تدابير التقشف، وتخفيض الإنفاق، فضلًا عن تجميد التوظيف في القطاع العام، ورفع الدعم عن بعض السلع الاستهلاكية، وهو ما أدى إلى تغذية المظالم الاجتماعية في صورة الفقر، البطالة، أزمة السكن، والأهم من ذلك ضعف القدرة الشرائية.

فعلى سبيل المثال أدى التراجع الكبير في أسعار النفط وما ترتب عليه من أثار في سياسات التشغيل إلى تسجيل ارتفاع ملحوظ في مستويات معدلات البطالة التي انتقلت من 9.8% عام 2014 إلى 11.2% في العام 2016، وبالرغم من التراجع النسبي المسجل في معدل البطالة العام 2017 أين بلغت 10.5% إلى أنها ارتفعت مرة أخرى في العام 2018 أين بلغت نسبة 11.7% من الناتج المحلي الإجمالي.[19] كما تراجعت قيمة العملة الجزائرية مقابل باقي العملات[20]، وهو ما نجم عنه وجود ارتفاع

كبير في أسعار الواردات، ما ألحق أضرار كبيرة بالقدرة الشرائية للمواطن الجزائري الذي بات يواجه أعباء ارتفاع الأسعار المحلية والمستوردة.

1. حدود التفاعل بين الدولة بالمجتمع في ضوء تراجع الريع النفطي:

مكنت الطفرة النفطية التي شهدتها أسعار النفط منذ 2000 من تحصيل إيرادات مالية هائلة عملت السلطة على استغلالها بفعالية في تحقيق الشرعية وكسب الولاء، وذلك من خلال تشكيل اتفاق ضمني مع المجتمع –في شكل عقد اجتماعي– تقوم بموجبه الحكومة بدعم برامج الرعاية الاجتماعية وتوفير سبل الرفاه مقابل قبول المجتمع بمجموعة من الضوابط على الحريات السياسية والمدنية خاصة تلك المتعلقة بالمساءلة والمطالبة بتعزيز متطلبات الديمقراطية. (21)

اللافت للنظر، إلى أنه وبالرغم من قدرة النظام السياسي على توظيف إستراتيجية شراء السلم الاجتماعي في مواجهة الضغوط الشعبية لاسيما تلك التي خبرتها البلاد في سياق الحراك العربي، والتي استجابة لها الحكومة بفعالية من خلال التنفيذ السريع لمجموعة من الحوافز الاقتصادية قصيرة المدى في صورة دعم السلع الأساسية، زيادة الأجور، ...إلخ(22) إلا أن الظروف الاقتصادية الخانقة التي عايشتها الجزائر على إثر الصدمة النفطية لعام 2014 وما ترتب عليها من استنفاذ كبير في المدخرات المالية قد أضرت بقدرة الدولة على الاستمرار بالتزاماتها بشأن تحقيق الرفاه وتقديم الخدمات الأساسية التي كانت تضطلع بها في ظل البحبوحة المالية، وهو ما أدى إلى خرق العقد الاجتماعي الذي لطالما ميز العلاقة بين الدولة بالمجتمع خلال العقدين الأخيرين.

لقد كشفت السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها السلطة السياسية في مواجهة الأزمة الجبائية المرتبطة بانهيار أسعار البترول منذ 2014 والمتعلقة أساسًا بتدابير التقشف وتخفيض الإنفاق العام عن تأزم العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث أسفر تنامي المظالم الاجتماعية في صورة ارتفاع معدلات البطالة وضعف القدرة الشرائية عن تعميق أزمة الثقة بين الدولة والمجتمع، وهو ما تجلى في موجات الاحتجاج الشعبي وأعمال الشغب، وظهور عديد النقابات المهنية المستقلة التي مثلت شكلا من أشكال التحدي المعلن لسطوة الإدارة، بالشكل الذي يوحي بإمكانية إعادة ضبط النمط الذي يحكم علاقة السلطة بالشارع.

2. العنف غير الرسمي كأحد مظاهر تأزم علاقة الدولة بالمجتمع:

شكلت الصدمة النفطية لعام 2014 بحسب عديد الخبراء اختبارا حقيقيا للنظام الريعي في عهد بوتفليقة، والذي تمكنت من خلاله من دولنة المجتمع والسيطرة على تشكيلاته، حيث أدى التراجع الكبير

والمستمر في أسعار النفط، وما صاحبه من تدابير وسياسات تقشفية إلى تعميق الفجوة بين الدولة والمجتمع، وهو ما ساهم في تنامي عدم الرضا الاجتماعي الذي تجسد في الاحتجاجات الشعبية التي خبرتها البلاد خلال هذه الفترة. وفي هذا الصدد سجلت المديرية العامة للأمن الوطني خلال الستة أشهر الأولى من العام 2015 أكثر من 6188 احتجاج مقارنة ب3866 احتجاج في الفترة نفسها من العام 2014 أي بزيادة قدرها 62 فالمائة، وبمعدل 35 احتجاج في اليوم. (23)

وقد أدى سوء الإدارة بالأزمة النفطية وعدم استجابة السلطة بفعالية للاختلالات الهيكلية التي باتت تعاني منها الجبهة الداخلية إلى استمرار الاحتجاجات الجماهيرية التي كانت في غالب الأحيان ذات طابع اجتماعي تعبيرًا عن سوء التسيير وتدهور الأوضاع الاجتماعية، وهو ما أكده تقرير مؤسسة برتلسمان حول الديمقراطية والانتقال إلى اقتصاد السوق لعام 2018 والذي أشار إلى أن الجزائر قد عرفت استمرار في الاضطرابات الشعبية خلال عامي 2015 و2016 وأوائل العام 2017. (24)

لقد عبرت هذه الاحتجاجات عن عمق فشل النظام السابق، وهو ما جعله يعيش حالة من الضعف النسبي التي تجسدت في تآكل شرعيته، وتنامي حالة عدم اليقين السياسي والمؤسساتي الناجمة عن مرض الرئيس السابق ، لكن ومع ذلك فإن هذه الاحتجاجات لم تكن لها القدرة على إعادة هيكلة نمط العلاقة لصالح المجتمع، وهو ما يمكن تفسيره بدرجة أولى بالقطيعة القائمة بين المجتمع وتشكيلاته الاجتماعية من جهة، ومرونة النظام السياسي وقدرته على التكيف من جهة أخرى.

4. خاتمة:

عالجت الدراسة موضوع الظاهرة الريعية في الجزائر ودورها في تحديد نمط العلاقة التفاعلية بين الدولة والمجتمع خلال فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 2000-2018، وذلك عبر تحديد مكانة الريع في العملية السياسية، والكيفية التي عملت من خلالها السلطة السياسية على استغلال عائدات الريع الطاقوي في شراء السلم الاجتماعي، وتعزيز الروابط الزبونية في مختلف الدوائر السياسية والاقتصادية، بهدف تكريس هيمنتها التامة على المجتمع المدني وتشكيلاته المختلف، بالشكل الذي يضمن الحفاظ على استقرار النظام السياسي ومصالح نخبه الحاكمة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. تعد علاقة الدولة بالمجتمع أحد أبرز الجوانب التي تأثرت بشدة بتكريس الطابع الريعي في الاقتصاد الجزائري، حيث أدت مركزية الريع النفطي في إدارة شؤون الدولة والمجتمع إلى صياغة علاقة أبوية

تحولت على إثرها الدولة إلى فاعل وحدوي في مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع إقصاء تام للمجتمع الذي أسقط بمطالبه بالتغيير والمشاركة السياسية.

2. شكلت إستراتيجية التخصيص وإعادة تدوير الريع البترولي في المجتمع عبر قنوات الإنفاق والرعاية الاجتماعية أحد أبرز الاستراتيجيات التي اعتمدتها السلطة السياسية في عهد بوتفليقة من أجل السيطرة على موازين القوى المتغيرة داخل المجتمع.
3. أدى تورط الأطراف والجهات الفاعلة في المجتمع بسياسات الإنفاق والتوزيع واعتمادها المفرط على المزايا الريعية التي تقدمها السلطة إلى تحول غالبية هذه التنظيمات إلى أداة غير رسمية في تحقيق الاستقطاب والدفاع عن خيارات النظام وتوجهات نخبه الحاكمة.
4. إن مركزية الريع النفطي وأهميته بالنسبة للتسوية السياسية التي أقامتها السلطة السياسية في عهد بوتفليقة مع الشارع قد جعل واقع هذه العلاقة مرهون بتقلبات معدلات الريع النفطي.
5. أدت الصدمة النفطية لعام 2014 وما صاحبه من فقدان الدولة لقدرتها على الاستمرار في تقديم المزايا الريعية نتيجة تراجع الموارد المالية إلى بروز الاختلالات على مستوى العقد الاجتماعي، وهو ما ساهم في وجود قطيعة حقيقية جسدتها الاحتجاجات الجماهيرية التي خبرتها البلاد خلال السنوات الأخيرة.
6. بالرغم من الصحوة النسبية التي عرفها المجتمع المدني في الجزائر خلال السنوات الأخيرة إلا أنه ظل عاجزًا على إعادة ضبط وتنظيم علاقته مع النظام، الذي استطاع بفعل ديناميكيته وقدرته على التكيف من ترسيخ سيطرته على المجتمع.

5. التهميش:

[1] يعرف حسين مهداوى الدولة الريعية بأنها تلك البلدان التي تتلقى وبشكل منتظم مبالغ مالية كبيرة من الريوع الخارجية التي يدفعها الأفراد أو الشركات أو الحكومات الأجنبية للبلد المعني. ويتخصص حازم الببلاوي في تعريفه للمفهوم حيث يعرف الدولة الريعية بأنها: "حالة من الاقتصاد الريعي وهي الحالة التي يؤول فيها الريع لخارجي أو جزء كبير منه إلى فئة صغيرة أو محدودة تعيد توزيع أو استخدام هذه الثروة الريعية على الغالبية العظمى من السكان. للمزيد حول الدولة الريعية أنظر:

Hossein mahdavy, "The Patterns and Problems of Economic Development in M. A. Cook (ed), Rentier States: The Case of Iran. In *Studies in the Economic History of the Middle East: from the rise of Islam to the present day* (New York: Routledge, 2014), 428.

Hazem Beblawi, "The Rentier state in Arab World", in Hazem Beblawi and Giacomo Luciani (ed), *The rentier State: Nation, State and intégration in the Arab world*, v.2 (New York: Croom Helm, 1987). P. 51.

(2) Alejandra Machı´n A´lvarez, "Rentierism in the Algerian Economy Based on Oil and Natural Gas", *Energy Policy*, Vol.38, n°.10 (2010): 6340.

(3) Nicolò Rossetto, "Algerian hydrocarbon sector struggles to meet expectations and country requirements, *Istituto per gli studi di politica internazionale*, 31 marzo 2016, «https://soo.gd/RgH8k» 30 janvier 2018

)4(Michael. "Ross, Does Oil Hinder Democracy?, *World Politics*, Vol.53, n°.3 (April 2001): 346

)5(The World Bank, Fuel exports (% of merchandise exports) – Algeria, «https://soo .gd/xIepQ»

6() Giacomo Luciani, "Allocation vs. Production States: A Theoretical Framework", in Giacomo Luciani (ed), *Arab state* (Los Angeles: University of California Press, 1990), p. 72.

)7(Camilla Sandbakken, "The Limits to Democracy Posed by Oil Rentier States: The Cases of Algeria, Nigeria and Libya", *Democratization*, Vol.13, n°.1 (Aug 2006): 140.

(8) بنك الجزائر المركزي، التقرير الستوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي 2008 (الجزائر: البنك المركزي الجزائري، سبتمبر 2009)، ص 239

(9) Bank of Algeria, Evolution Economique Et Monetaire En Algerie Rapport 2014 (Algeria: Bank of Algeria, Juillet 2015), p.159.

(10) John Entelis, "State-Society Relations: Algeria as a Case Study" in Mark Tessler (ed) Area Studies and Social Science Strategies for Understanding Middle East Politics (Bloomington: Indiana University press, 1999), p.17

(11) Chekouri Sidi Mohammed and others, "Oil rents and institutional quality: empirical evidence from Algeria", *Topics in Middle Eastern and African Economies*, vol. 19, n. 2, Septembre 2017, p.2.

(12) Lahcen Achy, "The Price of Sta bility in Algeria", Carnegie Middle East Center (April 2013): 10-11.

(13) Alfio Cerami, "Social Protection and the Politics of Anger in the Middle East and North Africa", *Social policies*, n°.1 (2015): 119.

(14) نوري دريس، "المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة: اقتصاد سياسي لتجربة انتقال ديمقراطي غير مكتملة"، **سياسات عربية**، العدد.19 (مارس 2016)، ص 78.

(15) Paola Rivetti and Francesco Cavatorta, "Algeria: Oil and Public Opinion", in Indra Overland (ed), Public Brainpower Civil Society and Natural Resource Management (New York: Palgrave Macmillan, 2017), p.25.

(16) Andrea Dessì, "Algeria at the Crossroads, Between Continuity and Change", Istituto Affari Internazionali, vol.11, n.28 (September 2011): 2.

(17) World Bank Staff Estimates, Algeria, (april 2018), «https://soo.gd/TcVv» july 25, 2021; 00:35.

(18) The World Bank, p How is Algeria Reacting to Low Oil Prices?, The World BankGroup, « https://soo.gd/oOcX» july 25, 2021; 23:48.

(19) Global Economic Data, "Indicators, Charts & Forecasts, Algeria Unemployment Rate, 1982-2018, Yearly,%", *National Office of Statistics (2019);* «https://soo.gd/7okT» july 25, 2021. 23:39.

(20) للمزيد حول سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية في أعقاب الصدمة النفطية لعام 2014 أنظر:

National Agency of Investment Development, The Dinar Exchange Rate Evolution; «https://soo.gd/Dnp8» july, 26, 2020; 20:30.

(21) Daniela Huber and others, "Algeria Three Years After The Arab Spring", *The German Marshall Fund of the United* States (January 2014): 5

(22) Andrea Dessì, "Algeria: Cosmetic Change or Actual Reform?", *Institut français des relations internationals* (July 09, 2012): 5.

(23) Dalia Ghanem, "Algeria: Reform Before Demands Turn Revolutionary", *Elcano Royal Institute*, n°.*37 (*28 April 2017): 3.

(24) Bertelsmann Stiftung's Transformation Index, 2018 Country Report Algeria (Gütersloh: Bertelsmann Stiftung, 2018), p.29.